الجريمة المالية: الوقاية، الحوكمة والتأثيرات الثقافية (بإدارة ميشال ديون)[١]

إعداد: روجيه لطفي

رئيس دائرة التشريع والسياسات الضريبية (TVA) في وزارة المالية اللبنانية - بيروت

يقدّم ميشال ديون[٢]، من خلال مجموعة من الدراسات العلمية، تحليلاً شاملاً للعلاقة الكامنة بين كشف الجريمة المالية والوقاية منها، آخذاً في الحسبان مختلف العوامل الثقافية والنظم القانونية، فيجمع بين الإطار النظري ودراسة حالات لبلدان بعينها. يتضّمن الكتاب عشرة فصول، كلّ منها عبارة عن بحث مستقل بذاته تتمحور جميعها حول قضايا الجريمة المالية. لذلك سنحاول في هذا النصّ تقديم مراجعة سريعة لكل بحث على حدة.

يتناول البحث الأول لكاتبته ماريا كرامبيا كابارديس، "مفهوم جرائم ذوي الياقات البيض"[٣] (موظّفي المكاتب)، حيث تعرض الكاتبة بالتفصيل لطبيعة هذا النوع من الجرائم من خلال مراجعتها الأدبيات النظرية في مجال الجريمة تلك. فتلقي الضوء على ما يميّز هذه الجريمة لناحية طبيعة القائمين بها وبواعثها والتكاليف الباهظة التي يمكن أن تكبّدها للاقتصاد مقابلةً بالجرائم الأخرى المألوفة. وتشرح المعوقات التي تحول دون احتساب هذه التكاليف في الإحصاءات الرسمية للجريمة في العالم؛ فأصحاب هذه الجرائم عادة لهم مكانتهم اجتماعياً واقتصادياً ويعمدون إلى التلاعب بالأدلة وإخفائها بطريقة محترفة. وتتميّز جرائمهم بأنها أكثر تعقيداً نظراً إلى طبيعتها الانتشارية، سواءً على مستوى المسؤولية أم على مستوى الأذى الناتج منها، إضافةً إلى سعي القائمين بها، في بعض الأحيان، للإفادة من القوانين الغامضة والمبهمة. وتطرح الكاتبة أيضاً تساؤلاً عن التكاليف غير المباشرة لهذا النوع من الجرائم ، كتسريح آلاف الموظفين عند إفلاس شركة ما، أو الأضرار التي تلحق بالطبيعة والبيئة، لتخلص أخيراً إلى ضرورة النظر في سبل مكافحتها.

في الإطار التعريفي نفسه، يأتي البحث الثاني: "نحو تصنيف الجرائم المالية"[٤]، ليصنّف الجرائم المالية بحسب ضحاياها. يميّز ميشال ديون في بحثه بين الجرائم المالية ذات الضحية المستهَدفة

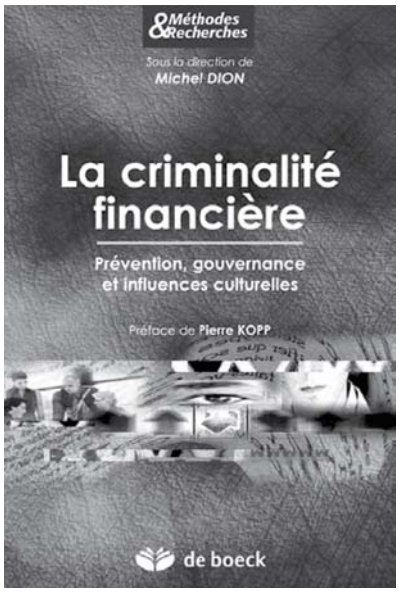

(١) Sous la direction de Michel DION, La criminalité financière : prévention, gouvernance et influences culturelles (BELGIQUE: Groupe de Boeck, 2011), 279 pages.

(٢) ميشال ديون، محامي وأستاذ في كلية إدارة الشؤون الإدارية في جامعة شيربروك-كندا، لديه مؤلفات عديدة في مجال علم أخلاقيات العمل وحوكمة الشركات وأخلاقيات القيادة في المنظمات.

(٣) Krambia-Kapardis, M. – La notion de crime de col blanc – In Partie 1 : La notion de criminalité financière, Chapitre 1 : pp 13-36.

على الرغم من الاعتقاد الشائع بوجود علاقة وثيقة بين الفقر والظاهرة الاجرامية، إلا أن الوقائع تظهر أن الجريمة كثيراً ما يرتكبها أفراد ينتمون إلى الطبقات الاقتصادية والاجتماعية العليا وبخاصة طبقة كبار رجال الإدارة وأصحاب الأعمال الذين بسبب من مكانتهم ونفوذهم فهم قادرون على تغطية أعمالهم.

استعملت عبارة "جريمة ذوي الياقات البيضاء" من قبل عالم الاجتماع سذرلند لأول مرة في عام ١٩٣٩، للإشارة إلى جرائم هذه الفئة من الناس. وتطور مفهوم هذه الجرائم مع الزمن فأصبحت تعرف بالجرائم التي لا تستخدم العنف مباشرة وتهدف إلى تحقيق ربح مادي، ويرتكبها أشخاص يشغلون مناصب مهنية عالية مستعينين لهذه الغاية بمناصبهم. كما بالإمكان أيضاً أن يرتكبها أيّ شخص يتمتّع بثقافة مهنية وتقنية في مجالي الأعمال والإدارة.

(٤) Dion, M. – Vers une classification des crimes financiers – In Partie 1 : La notion de criminalité financière, Chapitre 2 : pp 37-75.

كالحكومات، الشركات، القطاع المالي والأشخاص، والجرائم المالية ذات الضحايا المختلطة. فيميّز الكاتب بين ضحايا الفساد والرُّشى وضحايا جرائم قطاع الإنترنت والمعلوماتية. وفي كلتا الحالتين فإنّ آثار هذه الجرائم تكون سلبية، سواء بالنسبة إلى المواطنين أم بالنسبة إلى الشركات التي تفقد حصتها من السوق، أم بالنسبة إلى الحكومات التي غالباً ما تخسر مداخيل كبيرة من الضرائب والرسوم.

وينقلنا البحث الثالث، المعنون "الاحتيال المالي والمخالفات الأخرى: هل نستخلص العبر من الماضي؟"[٥] من حيّز النظرية إلى حيّز الواقع. يعرض إيف ترودیل عدداً من سيناريوهات الاحتيال المالي، إضافة إلى تقديم مراجعة تفصيلية لحالة جيروم كارفيال مع بنك "سوسيتيه جنرال"، كما يُظهر أوجه التشابه بين هذه الحالات. ويحاول أن يجيب عن الأسباب الكامنة وراء تكرارها، فيلقي الضوء على الخصائص السلوكية والفشل التشغيلي المشترك والثغر التنظيمية التي تشجع على ارتكاب المخالفات المالية، ويختم بعرض السبل الآيلة إلى منع وقوع مثل هذه الحوادث في المستقبل.

بعدما تناولت الأبحاث المذكورة آنفاً الجرائم المالية بوجه عام، يركز البحثان الرابع والخامس من الكتاب على جريمة تبييض الأموال بوجه خاص.

يتناول عبد الله شيهو، المدير العام لفريق العمل الحكومي الدولي لمكافحة غسل الأموال في غرب إفريقيا، في البحث الرابع، المعنون "عائدات الجريمة وتبييض الأموال"[٦]، ثلاثة محاور: المحور الأول يعرض فيه تعريفاً لعملية تبييض الأموال، ثم ينتقل بعدها إلى سرد مراحل عملية تبييض الأموال وأساليبها وتقنياتها وتأثيرها في الاقتصاد. ويدرس في المحور الثاني، مفهوم تبييض الأموال إضافة إلى طبيعة هذه العملية وآثارها، فيعرض بإيجاز مختلفَ المبادرات الدولية لمكافحة تبييض الأموال، ويتناول بعض تحديات عمليات مكافحة هذه الجريمة وسبل الوقاية منها. ويختتم هذه الدراسة بمحور ثالث يرتكز على مراجعة سريعة لأعمال وتوصيات ومقررات مجموعة من المنظمات الدولية ذات الشأن.

وفي الموضوع نفسه، يستكمل رافايالا بارون ودوناتو ماسياندارو البحث الخامس المعنون: "الجريمة وتبييض الأموال: رؤية شاملة"[٧]، فيربطان بين هذا النوع من الجريمة وتبييض الأموال، نظراً إلى تداخل هذه الجريمة مع الجريمة الاقتصادية والى تأثيراتها السلبية على مستوى الدخل القومي أو على مستوى الادخار والاستثمار أو على مستوى المتغيَرات النقدية. أما في مرحلة لاحقة من البحث، فيشير الكاتبان إلى أن عملية تبييض الأموال ضمن بيئة اقتصادية معيَّنة تؤدي دوراً مهماً في جذب أعداد كبيرة من المجرمين.

أما البحث السادس من الكتاب فتطرق لموضوع إدارة صناديق التقاعد، لما للإدارة الجيدة لهذه الصناديق من تأثير على استقرار حياة المستفيدين وعائلاتهم، فضلاً عن استقرار النظام المالي للدولة بوجه عام. فتحت عنوان "إدارة صناديق التقاعد: الحلول الممكنة للتصدّي للممارسات غير الأخلاقية أو غير الشرعية"[٨]، قدّم كل من كلوديا شامباين وفرانك كوجنيز ومارك أندره لابوانت، سرداً لأبرز الفضائح المالية التي حصلت خلال الأعوام المنصرمة، وعرضوا بالتفصيل الطرق النموذجية في إدارة هذه الصناديق لتفادي حصول كوارث مالية في المستقبل. إضافة إلى ذلك، يتضمن البحث لمحة عن صناديق التقاعد في كندا في ظلّ تطور النظام المصرفي. يقترح المؤلفون الأخذ في الحسبان بعض التشريعات المصرفية من أجل تأمين الديمومة لهذه الصناديق، فيرون أن الحوكمة السليمة وإدارة المخاطر والتحقق من درجة الالتزام، إضافة إلى المعايير الكمية، هي من الأمور الضرورية وأن كانت غير كافية.

وفي الفصول اللاحقة يعرض الكتاب عدة دراسات لحالات تتعلق بعدد من البلدان، مع الأخذ في الحسبان الثقافات السائدة في التجارب العائدة لها؛ فضمن البحث السابع المعنون: "عمليات تحويل

(٥) Trudel, Y. – Fraudes et autres irrégularités financières : tire-t-on des leçons du passé? – In Partie 2 : Fraudes, crimes corporatifs et gouvernance d'entreprise, Chapitre 3 : pp 79-101.

(٦) Shehu, A. – Les produits de la criminalité et du blanchiment d'argent – In Partie 2 : Fraudes, crimes corporatifs et gouvernance d'entreprise, Chapitre 4 : pp 103-146.

(٧) Barone, R. et Masciandaro, D. – Le crime et le blanchiment d'argent : une perspective globale – In Partie 2 : Fraudes, crimes corporatifs et gouvernance d'entreprise, Chapitre 5 : pp 147-161.

(٨) Champagne, C. - Coggins, F. et Lapointe, M.-A. – La gestion des caisses de retraite : des pistes de solution pour contrer les pratiques moralement douteuses ou illégales – In Partie 2 : Fraudes, crimes corporatifs et gouvernance d'entreprise, Chapitre 6 : pp 163-177.

الأموال إلى جمهورية سورينام – من خلال الوسائل المشروعة أو غير القانونية"[٩]، تسلط بريجيت أنجر وفرانس فان واردن الضوء على طرق تحويل الأموال بين هولندا وجمهورية سورينام مستندين إلى دراسة ميدانية سابقة، فقد حاولا الإجابة عن مجموعة من الأسئلة أبرزها: ما هي كمية الأموال المحوّلة؟ ومن يحوّلها؟ ومن يتلّقاها ؟ وماذا يُحوّل؟ ولماذا يُحوّل؟ وما هو هدف عمليات التحويل؟ وبأية طرق يتمّ التحويل ؟

وفي البحث الثامن المعنون "الوقاية من الإجرام الإلكتروني: المخالفات وسلطات التحقيق في كندا"[١٠]، تعرض ماري بيار روبير وسيمون روي في الجزء الأول تعريفاً لجرائم المعلوماتية، قبل الغوص، في الجزء الثاني من الدراسة، للبحث في الإجراءات التي يمكن لسلطات التحقيق والتحرّي اتخاذها من أجل تفادي هذا النوع من الجرائم، وتستنتج الدراسة صعوبة كشف هذه الجرائم في ظلّ التطور السريع للتقانة وغياب الخبرة، إضافة إلى عدم توافر النصوص القانونية في بعض الأحيان، الأمر الذي يرتّب على الأطراف المعنيّة التعاون الدولي المستمر لمكافحة هذا النوع من الجرائم.

وفي البحث التاسع بعنوان: "من مجموعات الضغط (اللوبي) إلى الفساد السياسي: مقارنة بين فرنسا والولايات المتحدة"[١١]، تسلط آن ساشيه ميليا الضوء على مدى تأثير الممارسات الثقافية والاجتماعية والمؤسّسية للشركات في المجتمع، مستندةً إلى دراسة مقارنة بين فرنسا والولايات المتحدة الأميركية ذوَي التقاليد المتعارضة، كما يخلص البحث إلى عرض حالات من الفساد في كلا البلدين على المستويين التشريعي والإداري.

وفي الختام، يتناول البحث العاشر "مكافحة الفساد: الحالة النموذجية لفنلندا"[١٢] فيعرض الكاتب ميشال فورتيه من خلاله صورة موجزة عن فنلندا، ثم ينتقل إلى عرض النظرة الفنلندية للفساد والأسباب التي تفسّر تدني نسبة الفساد في هذا البلد والآليات المؤسّسية لمكافحته؛ ثم يعرض توصيات مجموعة الدول المناهضة للفساد في مجلس أوروبا في ما يخص الحالة الفنلندية، وينتهي بعرض أحدث قضايا الفساد في فنلندا.

تظهر أهمية هذا الكتاب من خلال جمعه أفضل الدراسات في مجال الجريمة المالية لنخبة من الأكاديميين البارزين، لا سيما أنّ الجرائم المالية، في عصر الأزمات المالية العالمية، تشكل محور اهتمام الدول الكبرى والمنظمات الدولية خاصة في ما يتعلق بجرائم تبييض الأموال ومكافحة الإرهاب. فقد دأبت هذه المنظمات والدول على تحديد معايير للالتزام بمكافحة الجرائم المالية، وهي تركز اهتمامها على العديد من الدول النامية، فتقوم دورياً بتقييم الإجراءات المتخذة لمكافحة الجرائم المالية والفساد لاسيّما في ظلّ اتفاقية مكافحة الفساد الصادرة عن منظمة الأمم المتحدة. في هذا السياق، نشير إلى أنّ لبنان انضم إلى مجموعة الدول التي وقعت هذه الاتفاقية، وأصبح ملزماً باتخاذ مختلف الإجراءات لمكافحة الجرائم المالية والإرهاب والفساد تجنّباً لفرض عقوبات اقتصادية ومالية عليه.

في الخلاصة، يمكن القول إن هذا الكتاب يمثّل مرجعاً مهمّاً، وبخاصة للمحامين والمحاسبين ورجال الشرطة والمحللين الماليين لدى المصارف، كما يجيب عن معظم التساؤلات المتعلقة بطرق كشف الجريمة المالية وسبل الوقاية منها.

(٩) Unger, B. et Van Waarden, F. – Les transferts d'argent vers la République du Suriname par voie légitime ou par voie illégale? – In Partie 3 : La lutte contre la crminalité financière et la prise en considération des cultures environnantes, Chapitre 7 : pp 181-203.

(١٠) Robert, M.-P. et Roy, S. – La prévention de la cybercriminalité : infractions et pouvoirs d'enquête au Canada – In Partie 3 : La lutte contre la criminalité financière et la prise en considération des cultures environnantes, Chapitre 8 : pp 205-217.

(١١) Sachet-Milliat, A. – Du lobbying à la corruption politique : une comparaison France-Etats-Unis – In Partie 3 : La lutte contre la criminalité financière et la prise en considération des cultures environnantes, Chapitre 9 : pp 219-246.

(١٢) Fortier, M. – La lutte contre la corruption : le cas exemplaire de la Finlande – In Partie 3 : La lutte contre la criminalité financière et la prise en considération des cultures environnantes, Chapitre 10 : pp 247-265.